

التنمية الإنسانية العربية في القرن الحادي والعشرين: أولوية التمكين^(*)

بهجت قرني^(**)

أستاذ العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي في الجامعة الأمريكية في القاهرة.

مقدمة: مع بداية عقدٍ جديد

يُصادف عام ٢٠١٢ - حيث كان ميعاد نشر هذا الكتاب من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الذكرى السنوية العاشرة لإطلاق تقارير التنمية الإنسانية العربية، وهي مناسبةٌ لتقييم ما حقّقه البلدان العربيّة في العقد الماضي الذي شهد بداياتٍ تاريخٍ جديد في المنطقة. ويتشابه تقرير الذكرى العاشرة مع التقرير الأول لعام ٢٠٠٢، في تزامنه مع أحداثٍ جسام. فقد جاء نشر التقرير الأول في سياق أحد الأحداث المُفصلية في علاقات المنطقة بالعالم، وهو هجوم منظمة القاعدة على كلّ من نيويورك وواشنطن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛ وما كان له من عواقب سياسية وفكرية - من غزو أفغانستان والعراق، إلى شيوع مقولة «صراع الحضارات» وقدرٍ غير قليلٍ من «الإسلاموفوبيا»، أيّ رهابٍ (أو الخوفِ المرضيّ من) الإسلام.

بعد عقدٍ كامل، يتزامن نشر تقرير الذكرى العاشرة مع حادثٍ مُفصليٍّ آخر ذي معنى ومضاعفاتٍ مختلفة، ألا وهو «تسونامي» احتجاجات الشارع العربي، وما يسمّى أحياناً «الربيع العربي» الذي أودى حتى كتابة هذه السطور بأربعة نظمٍ حاكمة (تونس ومصر وليبيا واليمن) كان يعتدّ بقوتها السّلطوية؛ فيما تستمرّ الضغوط بقوة على نظمٍ أخرى (سوريا والبحرين والأردن والمغرب والجزائر وغيرها أيضاً).

لا يهدف تقرير الذكرى العاشرة إلى مجرد التذكير بهذه المبادرة والعمل الرائد، ولكنّ يسعى أيضاً إلى مواصلة المسيرة ومحاولة الإضافة إلى ما قدمته التقارير السابقة. وقد شكّل العمل على تحديد ماهيته وإنتاجه نوعاً من التحديّ، حيث إنّ التقارير السابقة كانت قد تطرّقت

(*) تمثّل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت العنوان نفسه (٥٧٦ ص).

(**) البريد الإلكتروني:

koranyb@aucegypt.edu.

تقريباً إلى كلّ مكُونات المشهد عبر تناولها أوجه النقص الثلاثة في المنطقة العربية (المعرفة والحرية ووضع المرأة)، وصولاً إلى الرؤية الشاملة للأمن الإنساني العربي في قطاعات سبعة.

وهكذا في أيار/مايو ٢٠١٠، اجتمع في القاهرة فريق العمل للتحضير لإصدار عددٍ سادس من تقارير التنمية الإنسانية العربية يؤرِّخ ذكراه العاشرة؛ لكنّ رئيس الفريق شعر في البداية ببعض الحيرة وحتى بالتوجُّس. فتقرير الذكرى العاشرة لا يأتي من فراغ، بل يعقب خمسة تقارير ذات محتوى فكريٍّ ومعلوماتيٍّ رائد، بحيث يصبح الاعتراف بمساهمة الآخرين واجباً علمياً وأخلاقياً.

**«الإنسان هو الثروة الحقيقية
لأئمة أمة». وبذلك يكون الأساس
في التنمية توسيع الخيارات
المتعددة والمستمرة لهذا
الإنسان.**

من ناحية أخرى، يجب ألا يغرق هذا التقرير في تكرار ما أوردته سابقاته، مع تغيير في الشكل أو الصياغة فحسب؛ وهذا تحدٍّ صعبٌ إلى حدٍّ ما، لأنّ تلك التقارير تناولت تقريباً كلّ قطاعٍ في المنطقة العربية.

لا شكّ في أنّ فخّ التكرار خطرٌ حقيقيٌّ، وبخاصّةٍ أن تقرير الذكرى العاشرة يتأسّس أيضاً على مفهوم التنمية البشرية الذي كان بمنزلة روحية التقارير السابقة وكلّ تقارير التنمية البشرية العالمية؛ وفحواه أنّ «الإنسان هو الثروة الحقيقية لأئمة أمة». وبذلك يكون الأساس في التنمية توسيع الخيارات المتعددة والمستمرة لهذا الإنسان - أو كما يسمّى في هذا التقرير «تمكين الفرد والمجتمع» - ليس في مجال الصحة والتعليم فحسب، كما أفاضت التقارير السابقة، بل تمكينه سياسياً من أجل المشاركة في السلطة واتخاذ القرار؛ أي ينظر إلى مسار التنمية على أنّه عملية مشاركة يومية في مجابهة الأمور الحياتية.

على صعيدٍ آخر، مثل تصاعد موجة احتجاجات الشارع العامّة بوتيرةٍ متسارعة التي فاجأت كتابة التقرير بعد تصميمه وكتابة معظم أجزائه بمشكلة تحليلية. فمن السهل تحليل وضع مستمرٍّ ومستقرٍّ، بينما هو العكس تماماً بشأن منطقةٍ في حالة غليانٍ وفورانٍ لم تتضح معالمها بعد، بحيث يصبح معها تحليل الوضع الراهن كالتصويب على هدفٍ متحرّك.

أولاً: الأحداث الأخيرة وإطار الكتاب ومحتوياته

جاءت الانتفاضات العربية لتثبّت أهمية تعديل المسار وإمكانية تعديله أيضاً، ولو أنّ تغيير المصير سيستغرق وقتاً. وقد ساهمت هذه الاحتجاجات/الانتفاضات - رغم ما قد تحدّثه في المدى القصير من نتائج سلبية، منها بعض مظاهر الفوضى (تكلفة اقتصاديةٍ وعبءٍ مالي، وتضخّم التيارات السياسية وتشردّمها، ونقص في الأمن والأمان) - في تأكيد صوابية تبني الكتاب مفهوم «التمكين» كمفتاح أساسي لفهم نواقص مسار التنمية المتّبع، وتحقيق التنمية المنشودة.

وأظهرت هذه الانتفاضات بعداً آخر للفجوة المتزايدة بين الإمكانيات والسياسات - وهي الفجوة بين شيخوخة السلطة وشبابية المجتمع - ليس رقمياً أو عمرياً فحسب، بل إدراكياً ومعرفياً أيضاً.

لقد اتّسم مشهد الحكم في البلدان العربية بسيطرة شيخوخة نخبة الحكم، في حين تكون الفئة الشبابية (أقل من ٣٠ عاماً) أكثر من نصف عدد سكان المجتمع العربي، مع ما لهذه الظاهرة من آثار وعواقب اجتماعية، مثل انتشار وسائل الإعلام الاجتماعية الجديدة (فايسبوك، تويتر... إلخ)، أو النشاط من خلال منظمات سياسية خارج الإطار التقليدي أو الرسمي. ففي وقت غلب فيه الجمود على النخبة السياسية الحاكمة، كان المجتمع هادراً كبركاناً ثائراً، يمثل أهم محاوره هذا التباين بين الأجيال، وما يترتب على ذلك من مضاعفات، بما فيها بطالة الشباب وعدم أخذ هذه الشريحة في الاعتبار في عملية تخطيط السياسات. وحقيقة الأمر، كما ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث، الصادر عام ٢٠٠٤، أن «استمرار الأوضاع الراهنة، من عجز تنمويّ يلزمه قهر في الداخل واستباحة من الخارج، يمكن أن يفضي إلى تعميق الصراع المجتمعي في البلدان العربية».

طبقاً لهذا الكتاب، فإن الصراع المجتمعي القائم لا يمكن تجاوزه من دون إعادة هيكلة بنية السلطة السياسية من أجل بداية مسار التمكين، وليس هذا سوى بداية التعامل مع المشاكل الهيكلية التي تعانيها المنطقة العربية. وبالطبع يتطلب تغيير هذا الوضع، مثل أي شيء آخر، قراراً سياسياً نابعاً من قمة السلطة. ولذا أعطيت الأولوية في هذا الكتاب إلى ما أطلقت عليه اسم «جهاز التحكم العصبي». فالتمكين من أجل تحقيق تنمية عادلة ومستدامة تبدأ من إعادة هيكلة لفكر قمة السلطة ومركز القرار، لتمدّد بعد ذلك إلى المستويات الأدنى، بحيث تشعر هذه المستويات بأن التنمية مشروعها أيضاً، وبأن الفرصة متاحة للمساهمة فيها، بعد عقود من التهميش والإقصاء الاجتماعيين اللذين نتج منهما حراك شعبي في البلدان العربية رفع شعار «كرامة وعدالة اجتماعية».

من هنا شكّل التمكين فكرة الكتاب الرئيسية، ومفتاحاً لتوسيع خيارات المجتمع العربي ومواطنيه، عبر تعبئة الإمكانيات الموجودة وتقليص الفجوة الناتجة من التباين بين الإمكانيات المتاحة والإنجازات المحققة - وهنا يبدأ الكتاب بطرح سؤال رئيسي: «ما الذي يعيق التنمية العربية؟».

لا يغيب عن بال أحد أن المنطقة العربية تتمتع بـموارد بشرية ضخمة، وموارد مالية مذهلة من عائدات النفط وتدفّق المساعدات الخارجية؛ فما سبب تباطؤ إنجازات التنمية مقارنة بالموارد المتاحة؟

يشكّل هذا السؤال ومحاولة مقارنته الإطار الفكري والمنهجي لهذا الكتاب وفق التسلسل المنطقي التالي:

١ - عرّفت إشكالية التنمية العربية بما يمكن أن يسمّى «اللّغز العربي»، أي الفجوة بين الموارد المتاحة وتواضع الإنجازات الناتجة من سوء استغلالها أو عدمه.

٢ - أَدَّى تعريف إشكالية التنمية على هذا المنوال إلى تشخيص منطقي، هو أن تأخر التنمية العربية ليس ناجماً عن نقص الموارد، وإنما عن سوء السياسات؛ أي أن تعثر مسار التنمية ليس قدراً مفروضاً على المنطقة العربية، بل نتيجة قصور محدّد ناتج من إدارة قاصرة للموارد المتاحة.

٣ - ترتّب على تشخيص تعثر التنمية العربية بهذه الطريقة تناول سؤال عصيّ، وهو: «من أين نبدأ؟» فطبقاً لهذا الكتاب، تبدأ كيفية معالجة هذه السياسات من قَمّة اتّخاذ القرار التي أسميها - مستلهماً الفكر الطبّي - جهاز التحكّم العصبيّ (Central Nervous System-CNS).

ثانياً: مفهوم الكتاب وتصميمه

إذا كانت ثَمّة مقولة رئيسية أو تحليلية يركّز عليها كتاب الذكرى العاشرة لتقارير التنمية الإنسانية العربية، فإنها محورية التغيير من أجل التمكين في قطاعات المجتمع المختلفة، وهو تغييرٌ يجب أن يبدأ من القمة ليسري في المجتمع، يعطيه القدوة ويشكّل بوصلته.

من هنا، يركّز هذا الكتاب على فكرة/فرضية أن عملية تحليل نمط السياسات واتخاذ القرار هي البداية لتمكين الدولة والمجتمع بكلّ قطاعاته. وتستند المنهجية المتبنّاة إلى بعض المفاهيم الأساسية من الاقتصاد السياسي والمستوحاة من الوضع العربي الراهن:

١ - يتمخّور أحد معالم النقاش العربيّ الحاليّ الذي يستنفد الكثير من الطاقة والجهد البحثيّ والجدليّ حول السعي إلى تحديد مصدر هذه الأزمة: هل هو خارجيّ أم داخليّ؟ غير أن الكتاب يتعدّى هذا الفصل التعسّفي والحاجز المتخيّل بين «الداخل» و«الخارج» ليؤكد، عكس ذلك، التشابك العضويّ بينهما.

٢ - لغرض التحليل والعرض فقط، قد يكون هناك داعٍ لهذا الفصل التعسّفي (النظري أو اللواقعي) أحياناً بين العوامل الداخلية والخارجية. في هذه الحالة، فإن الإطار التحليلي يستوحي مفهوماً من علم الاقتصاد يؤكد أيضاً التشابك والتفاعل المتبادلين بين الداخل والخارج؛ وهو مفهوم الأثر التكاثري أو المضاعف (Multiplier Effect)، بمعنى أن المشاكل قد تكون في بدايتها داخلية يمكن حصرها وحتى السيطرة عليها، لكنّ دخول عاملٍ خارجي على الخطّ قد يؤدّي إلى تفاقم الوضع وجعله أكثر خطورة. ولا شكّ في أن حالة العراق حالياً تقدّم النموذج الواضح على الأرض لهذا الأثر التكاثري/المضاعف، كما أن اختراق تنظيم «القاعدة» الصومال مثلاً آخر يساهم فيه «الخارج» في انهيار الدولة وفشلها.

٣ - ثَمّة مفهوم ثالث، من وحي علم الاقتصاد أيضاً، يسري في مضمون هذا التقرير ويرتبط بالسياسات المتّبعة التي تزيد الفجوة بين الإمكانيات العربية الموجودة والنتائج المرجوة أو حتّى المتوقعة، وهو مفهوم «تكلفة الفرصة البديلة» (Opportunity Cost)؛ بمعنى تجنّب استنزاف القدرات العربية، واستثمارها في مجالات منتجة. على سبيل المثال، ثَمّة تحدّد موجوداً حالياً من جرّاء زيادة عدد الشباب في المجتمعات العربية الذين يمكن أن يكونوا رصيذاً ضخماً لمجتمع ذي

طاقة ومصدر إبداع، بدل أن يتحولوا إلى مشكلة أو عبء؛ أو ماذا لو أحسنت الحكومات العربية إِبَان السِّلْم أو الحرب إدارة النزاعات التي تنخرط فيها - سواء مع خصومها في الخارج أو في ما بينها، أو حتى داخلياً - للحد من الخسائر وتعظيم المكاسب؟ وماذا لو استطاعت هذه الحكومات أن تحد من ظاهرة هجرة علمائها التي تبتد هذا الرصيد من المقدرات المعرفية الضخمة وتحوله إلى نزف بعد طول استثمار؟ وماذا لو تحققت السيطرة على الممارسات الفردية للفساد، السياسي أو غيره، قبل أن يصبح منظومة متشعبة وأسلوب عمل مقبولا؟ بكلام آخر، يتيح مفهوم تكلفة الفرصة البديلة توسيع هامش تناولنا الأعمال والسياسات الضارة، لتتضمن تصوراتنا لما تستطيع بدائله أن تحقق من خلال تقدير التكاليف الكلية المباشرة وغير المباشرة، المعنوية أو المادية، لاستمرارية هذا العمل الضار.

**يمكن أن تُسمَّى الفجوة بين
الموارد المتاحة وتواضع الإنجازات
الناجمة من سوء استغلالها أو
عدمه بـ «اللغز العربي».**

من أجل وصول الكتاب إلى هدفه الرئيسي، يبقى صلبه مرتكزاً على مفهومين محوريين مرتبطين على نحو وثيق: التمكين، وأولوية عنصر القرار السياسي للوصول إلى هذا التمكين من عدمه. وباختصار شديد، فإن التعريف المستخدم هنا للتمكين هو زيادة قدرات حرية الاختيار عند الأفراد والجماعات، بما فيها من صون الكرامة

والإحساس بالذات وحرية الإبداع، ولا سيما في ما يتصل بالعلاقة مع أجهزة السلطات المختلفة على كل المستويات، وذلك للوصول إلى تحقيق مبدأ التنسيق والشاركة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، بدلاً من صيغة التحكم القائمة على القسر والإكراه؛ أي أوامر من المتحكم وطاعة من المتحكم فيه. فالتمكين يتصدى مباشرة لإشكالية التهميش في المجتمع ونمط علاقات القوة التي ترسم دوائره، ويتناول كيفية مساعدة الأفراد والجماعات على تحقيق ذاتهم من خلال الاندماج في مجتمعهم والإسهام في تقدمه. ومما لا شك فيه أن تحقيق الذات ومحاولة الإسهام في بناء المجتمع يرتبطان أيضاً بالمسار السياسي، وبعملية التحول الديمقراطي التي هي صلب العلاقة بين الفرد أو الجماعة من جهة، ومؤسسات الحكم من جهة أخرى.

يشدد الكتاب على المكوّن السياسي (أي أهمية علاقات القوة ونمط توزيعها) الكامن في مفهوم «التمكين»، وهو أن من غير الممكن تطبيق أي سياسة تنموية بنجاح إن لم يكن هناك تواصل وثيق مع من يعينهم الأمر، وتوجيه هذه السياسة إليهم، ووجوب إشراكهم في تخطيطها وتطبيقها كرأس مال اجتماعي ورصيد من الثقة يضمن نجاحها.

وبهذه المركزية التي يعطيها مفهوم «التمكين» لنمط توزيع القوة، لا يصبح هذا المفهوم ركيزة للحكم الديمقراطي فحسب، بل أيضاً تصحيحاً وتعديلاً لمفهومه الليبرالي التقليدي. فالمهم، مثلاً، ليس مجرد تعدد جماعات المصالح في المجتمع، بل (وهو الأهم) مستوى القوة لدى كل منها واحتمال سيطرة بعضها على الحكم (مثل جماعات رجال الأعمال، أكانت متحالفة مع الحكم أم لا)، والوصول إلى ما يعرف بأُسْر الدولة أو خطفها، وبالإسكات السياسي.

من هذا المنطلق، فإن «التمكين» في هذا السياق العربيّ يشكّل مكوّناً ومحوراً مهماً لنظام الحكم بهدف ترشيده وإصلاحه - أيّ يجعل السلطة ممثلاً لكلّ أطراف المجتمع وطوائفه، ومقبولاً منها - ليكتسب الحدّ الأقصى الممكن للشرعية مقارنة باستخدام الغلوّ في القسر والسيطرة. وهذه المعادلة هي المحكّ الأهمّ في معظم نظم الحكم العربية.

ثالثاً: التمكين وأبعاده: بناء الكتاب وعناصره

يستخدم هذا الكتاب مقارنةً شبيهةً بالمنهجية الطّبيّة ليدكّر بإيجاز بالأعراض التي استفاضت في الحديث عنها تقارير التنمية الإنسانية العربية السابقة، ثمّ يتساءل عن ماهيّة «السبب» (التركيز على التشخيص)، ويحاول الإجابة عمّا هو «العمل» (البحث عن العلاج/المخرج المطلوب) لتمكين المواطن العربي، بهدف توجيه الحوار والنقاش إلى ناحية أكثر عملية وقابليّة للتنفيذ. وللإجابة عن السبب والعمل من أجل مواجهته، يعطي الكتاب الأولوية في التطرّق إلى نمط السياسات وممارسات السلطة (أي جهاز التحكّم العصبي أو CNS).

إن أساس نجاح المسار التنموي هو قدرة الدولة على تصميم رؤية لهذا المسار وعلى وضعه موضع النهوض أو البناء.

يتضمّن هذا الكتاب خمسة أقسام رئيسية، وهو يبدأ بتقديم إطار تحليلي لدراسة التنمية الإنسانية العربية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ثمّ يستعرض نمط الحكم في البلدان العربية للتعريف بالبيئة التي يتناول فيها مفهوم «التمكين»، لتحديد العناصر الرئيسية التي سبّغ عليها. وقد حدّد ثلاثة أبعادٍ رئيسيّة متعدّدة العناصر للتمكين، هي:

- بدء التمكين من القمة الذي يركّز على عنصري حكم القانون؛ أي نزاهة الحكم، وتقليل سيطرة قوة النظام على العقول وطريقة التفكير، أي تدعيم التواصل الإعلامي الحرّ لتحقيق الشفافية.

- تدعيم مسارات التمكين التي تستند إلى استراتيجية مكافحة الفقر، ونمط إدارة النزاعات، والوعي بالتحديات البيئية.

- تمكين قوى الجذور الذي يعتمد على جودة التعليم الأساسي وتطوير التعليم الديني وتدعيم الهوية.

وللاقتراب من سبل التمكين هذه، تفحص كلّ فصلٍ ما عولج حتى الآن، وحاول الذهاب أبعد من النقاش المطروح، متعدّياً استقصاء الأعراض، وحتى التشخيص، للتركيز على الخطوات العملية ومواجهة السؤال الأهمّ: «ما العمل؟». من هنا، إصراره على التحديات التي يجب التصدي لها، بدلاً من الرضا عن الإنجازات التي تحقّقت.

١ - القسم الأول: دراسات التنمية مع بداية العقد الثاني: إطار تحليلي

يقدم القسم الأول (أو الفصل الأول) من الكتاب إطاراً تحليلياً، أي أساس تصميم التقرير، يشخص سمات نظم الحكم في البلدان العربية والنتائج المترتبة عليها. فبسبب الانضمام الحديث نسبياً إلى «مجتمع الدول»، أو بسبب اعتقاد العديد من الباحثين والمثقفين العرب بأنهم جزء من أمة واحدة (عربية أو إسلامية)، تأخر الاهتمام بعض الشيء بتحليل ما يسمى «الدولة القطرية» وتنظير أصولها ومكوناتها وعلاقتها بالمسار التنموي، مقارنة بالدراسات عن الفكر الإسلامي أو القومي. وبالطبع، فإن أساس نجاح هذا المسار التنموي هو قدرة الدولة لا على تصميم رؤية لهذا المسار التنموي فحسب، بل على وضعه موضع النهوض أو البناء، المرتبط أشد الارتباط بنوعية سلطة الدولة ومؤسساتها، والأساس الذي تقوم عليه أو تستمد منه شرعيتها. ومن دون الخوض في النظريات المتعددة في هذا المجال، يمكن توضيح جوهر هذه السلطة في معادلة بسيطة: سلطة الدولة تساوي مزيجاً من الشرعية والقوة القسرية؛ وهي معادلة شبه عكسية، بمعنى أن تردّي مستوى الشرعية مثلاً يؤدي إلى زيادة أهمية القوة القسرية واستعمالها لاستمرار الحكم.

فما هو وضع الدول العربية وفقاً لمعادلة الحكم المبسطة هذه؟

بالرغم من صعوبة وضع كل هذه الدول في سلة «عربية» واحدة، لأنها تنقسم بين بلدان ذات ثراء مفرط وأخرى ذات فقر مدقع؛ وبين أنظمة حكم جمهورية وأخرى ملكية - كما تختلف ضمن كل من هاتين الفئتين: المغرب الملكية مقارنة بالسعودية، أو لبنان الجمهورية مقارنة بجارته سوريا. لكن ثمة سمة أساسية مشتركة بين معظم هذه الدول، وهو ما يمكن أن يسمى النظام الإراثي (Neo-patrimonial) القائم على مفهوم الحكم كإقطاعية خاصة. ولذا لا يحترم الحاجز أو التفرقة بين الملكية العامة والشخصية، بل يعتبر الدولة وممتلكاتها كأنها ميراث خاص. وفي مثل هذه الأنظمة، لا يتمكن المجتمع المدني - قسراً أو عجزاً - من القيام بمهمته كحلقة وصل/ ضغط أو يحاول المشاركة في الحكم والتأثير في القرار. وهكذا تخطط السلطة لممارسة الحكم كولاء تام واطاعة.

تترتب على هذا النمط الإراثي/الزبائني في الحكم (Neo-patrimonial Clientalistic) ثلاث سمات رئيسية تؤثر في مسار عملية التنمية:

أ - هشاشة المؤسسات الرسمية التي تصبح شكلاً من دون مضمون حقيقي، إذ إن غياب الشرعية مرتبط بأصول الدولة، وارتباط بعضها في الإدراك العام كامتداد للخارج، يجعلانها «دولة مريبة»، كما أن تركيبتها الحالية التعددية، بسبب عدم انصهار الولاءات الأولية في بوتقة المجتمع والدولة الحديثة، تجعلها متشرذمة. وبدلاً من أن تقوم مؤسسات الدولة هذه بتنمية سياسية فعلية، فإنها تصاب بالتآكل والتحلل حتى تصل في أشد صورها إلى وضعية الدولة الفاشلة. وقد لا يبدو الأمر واضحاً للعيان، لكن هذه الدولة مصابة بالتخمة أكثر مما هي متملكة القوة إلا في جهازها الأمني. وتختزل السلطة في الهاجس الأمني، وتحول الدولة من تنمية إلى «أمنوقراطية» (Securacracy).

ب - عجز هذه الدولة الهشة عن إدارة نزاعاتها العرقية/ الطائفية، بل يعاني المجتمع نفسه استقطاباً مزمناً دائم التكرار: مثلاً هل هي دولة مدنية أم دينية؟ وتصبح بعض مواد الدستور كفيلاً بإشعال حرب فكرية أهلية واستقطاب الممارسات الاجتماعية.

ج - ضعف عام في منظمات المجتمع المدني والأسباب عديدة، بينها انتشار مظاهر التشرذم القبلي أو الطائفي، وعدم القدرة على الانفكاك من قيود إغراءات السلطة، وضعف التمويل المحلي، والنتيجة ترك المجال العام حصراً للعمل الحكومي وزبائنه أو «الجماعات المحظورة» ذات المصادر التمويلية، وبالتالي تدني رأس المال الاجتماعي الذي يعتمد على الثقة والترابط في العمل الجماعي.

وفي المحصلة، يعرقل التفاعل بين هذه العناصر وما ينتج منها من نمط سلطوي/إرثي/ زبائني في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، قدرة الدولة على التعامل مع التحديات الضخمة والمتزايدة التي تواجهها، داخلياً وخارجياً، بحيث تصبح الدولة غللاً أجوف ذا مضمون هش. وهكذا يصبح إنجاز الحكم إخفاء الغليان وتأجيل الانفجار في مواجهة تآكل الشرعية وإلحاق النظام الاقتصادي بمصالح الحاكمين. ولذلك فطول بقاء الحاكم يجب ألا يكون مؤشراً على استقرار الحكم الذي يخفي الغليان ويؤجل الانفجار بالسيطرة الإعلامية أو التحالف الخارجي، والتهديد بالبديل المخيف: تجزئة المجتمع أو الدولة الديمقراطية، أو المنهارة والفاشلة.

وهكذا يصبح نمط الحكم العام مرتكزاً بشكل أساسي على الزيادة النسبية للشق القسري أو القوة - أمنوقراطية - مقارنة بالشرعية، أي مقبولية السلطة والتداول المنظم لها. ولم يقتصر هذا الأمر على فترة الانقلابات العسكرية في العقدين الخامس والسادس من القرن الماضي، بل يستمر حتى الآن وتدعمه غلبة الأسلوب البيروقراطي على هذه السلطة، أي التورم المستمر للجهاز البيروقراطي وتوغله - خاصة في مجال الأمن - كما تدل على ذلك الإحصاءات المختلفة لجهاز الموظفين العاملين في الدولة. وصار المجال السياسي الذي يعتمد عادة على المفاوضة والوصول إلى حل وسط يحقق تبادل المنافع يدار بمنطق سلطوي تنفذ فيها الأوامر العليا بدل أن يكون نتاج حوار ومشاركة مع أطراف المجتمع كافة.

وفي النهاية، تؤثر هشاشة شرعية الدولة هذه في قدرتها على مواجهة التحديات الضخمة والمتزايدة للتنمية التي تراكمت عبر العقود، ومنها: بناء الأمة/الدولة، وتوطين الهوية الوطنية بدل الطائفية أو القبلية، والدفاع عن مواطنيها ومواردها من الأطماع الخارجية، وتأمين مسيرة تنمية مستدامة؛ فتصبح الدولة عندئذٍ استخراجية، إن لم تكن غنائمية، أكثر منها دولة تنموية.

باختصار شديد، ومهما كانت الاختلافات في أنماط الاقتصاد، وشكل الحكم، وهيكلي المجتمع - تشارك معظم الدول العربية في سيطرة «نظام الحكم السلطوي» وضعف القيود الرادعة، أكان ذلك بسبب أحزاب معارضة هشة وتقليدية (إذا وجدت أصلاً) ومنظمات مجتمع مدني متعثرة وتفتقر إلى التمويل المحلي. لذلك، فإن مرجعية هذا الكتاب هي «من هنا نبدأ»، أي ترشيد نمط الحكم لكي لا يقوم على التحكّم، بل على تغيير نمط القوة السائدة، بحيث

يَتَّسَمُ بمشاركة الجميع - مجموعاتٍ وأفراداً - الذين يَحْتَمُّ تمكينهم. من هنا تشديد التقرير على توصيف ظاهرة ضعف التمكين في المنطقة العربية بأنها مشكلةٌ هيكلية في علاقة الأفراد مع جهاز السلطة على كل المستويات أكثر ممَّا هي مشكلةُ أفراد؛ وبالتالي يرتبط مفهوم التمكين ارتباطاً وثيقاً مع شكل الحكم الرشيد وركائزِه، ومبدأ التنسيق والشراكة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

٢ - القسم الثاني: التمكين يبدأ من القمة في أجهزة القرار السياسي

يتناول الفصل الثاني في القسم الثاني من الكتاب ضرورة التحول من قانون السلطة إلى سلطة القانون، وتم تصحيحه وكتابته ليكون رافداً مباشراً للإطار التحليلي الذي تَمَّت بلورته، حيث أعطى الأولوية إلى مركزية تخطيط السياسات، ومن ثم إلى حتمية البداية بالتغيير من القمة. وبذلك، افتتح الكتاب المناقشة بأهمية التحول من قانون الدولة إلى دولة القانون، مسلطاً الضوء على هشاشة البيئة التمكينية العربية، أي البيئة القانونية لنظام الحكم. وفي هذا المستوى التحليلي، تطرَّق البحث إلى الفجوة بين كثافة حديث السلطة الحاكمة عن دولة الحق والقانون، وبعد المنطقة العربية عن منطق حكم القانون وثقافته. ولمواجهة لغز المفارقة هذا، يجب إعادة توزيع السلطة، وإصلاح المجتمع، وتوطيد فكرة المجال العام، على أن يجري كل ذلك في إطار تعاقد اجتماعي جديد هو نتاج مشاركة أطراف المجتمع كافة، وبخاصة شريحة الشباب.

تؤثّر هشاشة شرعية الدولة في قدرتها على مواجهة التحديات الضخمة والمتزايدة للتنمية التي تراكمت عبر العقود.

ويأتي وضع هذا الفصل في مستهل القسم الثاني من الكتاب للذكير برسالةٍ مهمةٍ مفادها أن أساس التغيير من أجل التمكين يبدأ من القمة، حيث مركز اتخاذ القرار، لأن التغيير في هذه الحالة يعطي القدوة، وهو الأسرع والأشمل من حيث النتائج المترتبة. وبالرغم من أن معالجة سلطة القانون كانت حاضرة في بعض تقارير التنمية الإنسانية العربية السابقة، إلا أنها لم تحلّ تفصيلياً، وبخاصة في إطارها التطبيقي الذي يشكّل أنجح الطرق وأقصرها إلى التمكين المجتمعي.

مثلاً، يرى الجميع أن هناك وجوداً مفراطاً للدولة، خصوصاً ذراعها القهري - الأمني، كما يتّضح من اللجوء المتكرر إلى قوانين الطوارئ. لذا تكون بداية التمكين الحدّ من هذا التوجّه السلطوي المفرط؛ أي تمكين المواطن من تحقيق توازن في العلاقة بينه وبين السلطة، بعيداً من التخويف أو الابتزاز الذي يتّبعه كثيرٌ من الحكّام تحت ذريعة «إما أنا في الحكم وإما الفوضى... ومن بعدي الطوفان».

يتطلّب هذا التمكين نظاماً تشريعياً وبرلمانياً كفواً وأحزاباً قوية في سياق عملية توطيد القانون كمفهومٍ مدنيٍّ جامع، حتى لو كان بالتداول مع التقاليد والأعراف وأصول القضاء

العشائرية، أو بالأحرى أخذها بعين الاعتبار. ويرتكز تفعيل حكم القانون لتحقيق التمكين على نقطتين أساسيتين على الأقل:

أ - ألا يكون أحدٌ فوق القانون، بما في ذلك المؤسسة العسكرية أو الأمنية التي يكتسب وضعها اهتماماً خاصاً في سياق «الربيع العربي». ففي بعض الدول (مثل مصر وتونس)، كان الجيش مساهماً رئيسياً في إسقاط النظام الحاكم، حتى ولو بصورة سلبية، عبر امتناعه عن إطلاق النار على المحتجين لإنقاذ نظام الحكم. ثم أصبح هذا الجيش - على نحو مباشر أو غير مباشر - الوصي على المرحلة الانتقالية. من هنا تعود إلى الواجهة إشكالية العلاقة بين «المدنيين» و«العسكريين» في تطور نظام الحكم، إذ من المعروف أن من أهم مؤشرات الحكم الديمقراطي بشأن هذه العلاقة هو خضوع السلطة العسكرية للسلطة المدنية وسيادة القانون، مثلها في ذلك مثل أي مؤسسة أخرى.

ب - لا يمكن تحقيق التمكين وتوازن العلاقة بين الحاكم والمحكوم من دون استقرار القاعدة القانونية بواسطة قضاءٍ كفءٍ، ونزيه، ومستقل. فالأساس جهازٌ قضائيٌ قادرٌ على رفض هيمنة السلطة السياسية/التنفيذية ومحاولتها وضع القوانين، سواء قسراً أو إغراءً. وكما قيل بحق، فإن وجود المخصصات المالية للقضاء في يد السلطة التنفيذية، وتدخل هذه السلطة في تعيين القضاة ونقلهم وعزلهم، إضافةً إلى الإغراءات المادية والمعنوية التي تقدمها إلى القضاة، تجعلهم في كثير من البلدان العربية غير مستقلين من الناحية الفعلية. بالإضافة إلى ذلك، يركز تمكين القاضي نفسه وتدعيم استقلاليته ومصادقته على تكوينه العلمي والمهني، وهذه ليست دائماً بالمهمة السهلة، لأن انتشار التعليم لم يرتبط أحياناً بانتشار التأهيل، أي تمكين القانونيين وتدعيم مصادقته.

لا تعمل أنظمة الحكم السلطوية بمفردها، وإلا لما استمر بعضها في الحكم عقوداً، ولأن لهذه السلطة تحالفات وتشعبات تضرب بجذورها في المجتمع (كما يوضح الفصل الأول)، وتمتد إلى قطاعات الحكم الرئيسية، فإنها تجعل من الإعلام صوتاً للنظام الحاكم - حيث تنصّر أخبار السلطان/الملك/الأمير/الرئيس نشرات أنباء أجهزة الإعلام الرسمية، وتساهم تالياً في إضفاء

إنّ عدم وجود إعلام متوازن ومتعدّد المصادر يعني بالفعل أيضاً انعدام الشفافية، ويفضح - كما يقول التعبير الدارج - التواطؤ في عدم كشف المستور».

البطولة المطلقة، وحتى بعض الألوهية عليه. أضف إلى ذلك تسييس الإعلام وتسخيره لخدمة النظام، بحيث لا تعطي فرصة حقيقية للتعبير عن أي صوتٍ مخالفٍ حتى في أثناء الحملات الانتخابية التي تستخدم لتسويق الحزب الحاكم، وتسفيه المعارضة، وتهميش القضايا السياسية الرئيسية التي لا يستطيع النظام القائم حلها.

إنه إعلامٌ موجّه في أقصى صورته. وهو يوظف القوة الناعمة للنظام لتدعيم سيطرته، ومن هنا أهمية منصب وزير الإعلام الذي أضحي في ظل الأنظمة السلطوية مندوباً للحزب

الحاكم. لذلك، كانت إحدى أوائل خطوات التغيير بعد سقوط الحاكم أو السلطة - كما في مصر وتونس - تغيير وزير الإعلام، وحتى القبض عليه ومحاكمته. غير أن التغيير الوزاري لا يعني تسوية إشكالية الإعلام ومضاعفاته، لأنّ للإعلام الخاصّ توجهاته السياسية التي تعبّر عن مصالح ممّوليه، بحيث يتعدّد وجود إعلامٍ مستقلّ فعلاً على المدى القصير. والمأمول وجود إعلامٍ متوازن حتّى تتعدّد مصادر المعلومة من أجل تمكين المواطن من معرفة الحقائق. ويتطلّب تحقيق هذا الإعلام المتوازن والتمكين أولوية تكوين الإعلامي نفسه، وهو في الحقيقة ما قامت به أجهزة الدولة في بعض الأحيان، حتّى ولو كان ذلك من أجل مصالحها الخاصة في السيطرة على العقول.

إنّ عدم وجود إعلامٍ متوازنٍ ومتعدّد المصادر يعني بالفعل أيضاً انعدام الشفافية، ويفضح - كما يقول التعبير الدارج - التواطؤ في عدم «كشف المستور»، وأوله مواجهة الفساد. فمع أنّ الفساد لا يقتصر على جهاز الحكم، بل يتشعّب إلى ممارسات اجتماعية شتى، إلا أن جهاز الحكم يعطي «المثل والقوة» والضوء الأخضر؛ فيصبح الفساد في هذه الحالة متغلغلاً من أعلى إلى أسفل، وينتهي بأن يكون منظومة وثقافة عامة في التعامل والإدارة، متفشياً على كل المستويات.

صحيح أن الفساد ليس حكرًا على الدول النامية، بما فيها طبعاً العربية، لكنّ لهذه الدول خصوصية معيّنة. فالفساد فيها ليس حالاتٍ متفرّقة أو فردية، لكنه يكاد يكون منظومة تشبّ وتترعرع من ارتباطها ببعض النخب الحاكمة والاستفادة من تواطؤها على أعلى المستويات في إطار حكمٍ عامّ تنقصه الشفافية والمساءلة؛ ويكون انطلاقه وإطاره العامّ تزوير الانتخابات أو تشريع قانون انتخابات تشوبه ثغرات متعمّدة كثيرة. وتعطي نتيجة التزوير الضوء الأخضر من أعلى الهرم إلى جماعاتٍ أخرى لتدعم ثقافة الفساد، لا بل تضيف على هذه الثقافة شرعيةً سياسية وحتى اجتماعية، بحيث يصبح الفساد وعناصره إمبراطورية راسخة ومهيمنة.

وهكذا تنتشر «ثقافة الصفقات» التي تتمّ باسم الدولة، لا على المستوى السياسيّ فحسب، بل أيضاً الاقتصادي؛ فيسيطر دافع الربح الخاص الذي يؤدي لا إلى خصخصة الاقتصاد فحسب، وإنما أيضاً إلى خصخصة الدولة نفسها. وقد سمّي هذا الأمر في الفصل الأول بالنظام الإرتشي - الزبائني، أيّ تصبح الدولة وعجلات حكمها مثل الإقطاعية أو المزرعة الخاصة تكافئ زبائنها على أساس الولاء قبل الكفاءة؛ فتتكوّن من ثمّ «تربيطات»، أي أن شبكة عدم التمكين العنكبوتية هذه على المستويات المختلفة، تحكمها القرابة والمصالح الخاصة ودوافع تبادل المنافع.

وعلى المستوى الاقتصادي، تؤدي هذه التوجّهات وثقافة الفساد إلى تشجيع التهرّب الضريبيّ للموالين، وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، وانتفاء كثير من معايير التنمية الموضوعية في الاستثمار الوطني والأجنبي؛ وحتى إلى عرقلة التنمية الاقتصادية نفسها التي تختصر بالنموّ بدل التنمية البشرية، الهادفة إلى تحسين مستوى السكان ونوعية الحياة للمواطنين. في نهاية الأمر، يؤدّي هذا الفساد على مستوى القمة، ثمّ شيعه وتشريع، إلى اتساع دائرة الاغتراب السياسي، مع تعميق أزمة العدالة التوزيعية، وزيادة حدّة التفاوت الاجتماعي، وترسيخ ثقافة الفساد.

٣ - القسم الثالث: تمكين التمكين ومنع الاستنزاف

يبين الفصل الخامس من الكتاب الخاص بالفقر، في استعراضه بعض الدراسات السابقة، أن هذا الموضوع كان حاضراً في معظم تقارير التنمية الإنسانية العربية. فالفقر - والمستعمل هنا ليس فقط على مستوى الدخل، ولكن المفهوم متعدد الأبعاد بتأثيراته المختلفة في مستوى الصحة والتعليم مثلاً، وليس على مستوى الدخل فحسب، هو المرادف الأوضح للتهميش الاجتماعي/السياسي وعدم التمكين. والخطر الآخر الذي يجب التصدي له هو سيطرة ظاهرة اللامساواة وغياب العدالة الاجتماعية. فالملاحظ أن الثروة تتعاظم في المنطقة العربية مع تعاظم الفقر على نحو متوازٍ تقريباً، لا بين دول المنطقة فحسب - حيث بلغ دخل القطري ما يقارب خمسين ضعف دخل اليمني في عام ٢٠١١ - ولكن أيضاً داخل كل دولة، حيث تسبب هذه الفجوة عدم مساواة في الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية. ففجوة الدخل وانتشار الفقر آفة حقيقية تعوق التمكين، ومن وسائل التصدي لها الحث أيضاً على بلورة عقد اجتماعي جديد.

ثمة مشكلة في تحديد عدد فقراء المنطقة العربية بدقة، لأن هذا العدد يختلف باختلاف المؤشر المعتمد لقياس الفقر: دولار وربع الدولار أم دولارين في اليوم. وتتعدد المشكلة أيضاً بسبب الربط المنطقي بين مستوى الفقر ومستوى التضخم والأسعار لقياس القوة الشرائية الحقيقية، خصوصاً في ضوء ارتفاع الأسعار العالمية لمعظم المواد الغذائية، وبخاصة أن المنطقة العربية هي إحدى أكثر مناطق العالم اعتماداً على استيراد المواد الغذائية، والتمكين في هذا القطاع لا يعتمد على المجهود الوطني وحده.

يقدم الفصل الخاص بالفقر في هذا الكتاب أحدث البيانات عن هذا الموضوع وعواقبه على مختلف شرائح المجتمع أيضاً، من الشباب إلى النساء. وتبين الصورة النهائية نجاحاً محدوداً، أو حتى إخفاقاً في بعض الحالات، رغم كل الإجماع الدولي على فداحة هذه الآفة ووجوب تخصيص الموارد لمواجهةها. لماذا؟

تنقسم الآراء في هذا الصدد إلى مدرستين رئيسيتين على الأقل، هما:

أ - مدرسة تستلهم «إجماع واشنطن» النيوليبرالي الذي يعطي الأولوية لاقتصاد السوق والمجهود الفردي، وينتقد دور الدولة الفاعل في الاقتصاد، والمتمثل مثلاً بتقديم الدعم لضمان استقرار أسعار بعض السلع الرئيسية عند حدّها الأدنى، وذلك بسبب عدم كفاءته قبل تقدير عبئه على المالية العامة؛ فهو عدا أنه يزيد من عجز موازنات الحكومة، لا يصل فعلياً إلى مستحقيه. وأكبر مثال على ذلك، السياسات المتبعة في العديد من البلدان العربية بشأن دعم أسعار الطاقة التي تطبق عادة لمنفعة بعض رجال الأعمال الموالين للحكم، وكذلك لتموين خزانات السيارات الفارهة التي يستخدمها أعضاء النخبة أو الأثرياء.

ب - مدرسة تصرّ على عدم الاقتصار على النظرة القطاعية أو الجزئية في معالجة الفقر، أي على معالجة الأعراض فحسب، لأن الإخفاق يرجع إلى نمط التنمية نفسه الذي يطبق في المنطقة العربية ويركّز أكثر من اللازم على النمو بدل التنمية؛ أي على المؤشرات الرقمية للاقتصاد بدلاً

من النظرة الكلية التي يكون فيها الدعم، في هذه الحالة، جزءاً من عقد اجتماعي جديد. ويجب النظر إلى الفقراء على أنهم مواطنون ذوو حقوقٍ تعوقهم أمورٌ شتى عن العيش السليم، ومن ثم إلى وجوب التصدي لمعوقات تمكينهم، سواء كانت البطالة، أو الأمية، أو أي إعاقات صحية أو اجتماعية. فمثل هذه المعالجة الحقوقية لموضوع الفقر، كجزء من نظرة أشمل إلى نموذج التنمية، لا تهدف إلى معالجة الحد الأدنى المقبول للفقر فحسب، وإنما أيضاً إلى معالجة الحد الأعلى للثراء والتّرف في المجتمع عيّه (مثلاً، من خلال الضرائب التصاعدية)، كجزء لا يتجزأ من منظور شامل للتنمية لا يهتم بالنمو وحده، وإنما أيضاً بضمان عدالة التوزيع.

**إن عدالة التوزيع تساهم في
تقوية الجبهة الداخلية لمختلف
أنحاء المجتمع، وتقلل أسباب
التوتر في الداخل، وتدعم
ركائزه في مواجهة تهديدات
الخارج.**

تبدو إشكالية الفقر شبه مستدامة لدى بعض البلدان والجماعات، ولذا لا يمكن النظر إليها بمعزل عن نموذج التنمية والتوصل إلى عقد اجتماعي تمكيني، وهذا منحى الفصل الخامس الذي يطالب بإعادة النظر في سياسات الفقر المتخذة في الغالب طابعاً رعائياً، ويدعو إلى أن تشمل سياسات تمكينية تزيد الفرص المتاحة أمام الفقراء. أضف إلى ذلك أن عدالة التوزيع - كمكوّن رئيسي في هذا العقد - تساهم في تقوية الجبهة الداخلية لمختلف أنحاء المجتمع، وتقلل أسباب التوتر في الداخل، وتدعم ركائزه في مواجهة تهديدات الخارج.

وتمكين المجتمع على هذا المستوى ضروريٌّ جدّاً، لأن كثرة النزاعات وسوء إدارتها يستنزفان الكثير من جهود التنمية، بما فيها تقديم ذريعة للتدخل الأجنبي تحت مسمى التدخل الإنساني. ويتطلب وقف هذا الاستنزاف، أي وقف عدم التمكين، إدارة حَسنة للصراعات والنزاعات: بين المنطقة العربية والخارج، وبين بلدان المنطقة العربية نفسها، وحتى بين الأطراف المتنازعة داخل معظم هذه البلدان. ويشتمل التمكين السياسي على التحوّل الديمقراطي، والتمكين الاقتصادي من خلال إعادة الإعمار والتعاون إقليمياً على إدارة الموارد المشتركة؛ مثلاً بواسطة نوعٍ من التكامل الإقليمي، أو (على الأقل) التعاون الجيو - سياسي. وتحتاج المنطقة العربية إلى نهج فاعل لاحتواء النزاعات عبر بلورة سياسة ترتكز على التمكين الوقائي من خلال إدارة استباقية للنزاعات قبل استفحالها داخلياً وخارجياً.

تناولت كلّ التقارير السابقة تقريباً موضوع الصراعات في المنطقة العربية، ولم يكن هناك بدٌّ من ذلك، إذ تبدو الصراعات فيها لا كمجرد وباء، ولكن أيضاً كوباء متوطنٍ قويٍّ ومتشعّب الجذور؛ ليس بين العرب والقوى الخارجية فحسب - من فترة الاستعمار في القرنين التاسع عشر والعشرين وحتى الصراعات الدموية بين العرب وإسرائيل - ولكن أيضاً بين الدول العربية نفسها، وحتى بين الجماعات المختلفة داخل بعضها البعض.

وقد شهدت البلدان العربية نزاعات مسلحةً عديدةً بتكلفة بشرية عالية بين المدنيين. وكنتيجة لسيطرة الصراعات والنزاعات على المنطقة، شكّل متوسّط النفقات العسكرية أكثر من ضِعف المتوسّط العالمي، بينما كان الإنفاق على الصحة أقلّ من نصف المتوسّط العالمي (انظر الفصل السادس). والسؤال المهمّ هو: كيف تجتثّ هذه الآفة التي تستنزف معظم جهود التمكين وموارده؟ وإذا حدث صراعٌ أو نزاع، فكيف يضمن حسنّ معالجته إبّان الحرب أو السّلم؟

تناولت تقارير ودراسات عديدة صراعات العرب الخارجية، إلا أن هناك نقصاً في دراسة أسباب وجذور الصراعات الداخلية وتحليلها، ولا سيّما أن تنوّع المجتمعات - إثنيّاً، أو دينيّاً، أو طائفيّاً أو غيرها ممّا يسمّى الولاءات الأولى - هو في الواقع السّمة الغالبة في العالم، لا العكس. فكما تبين الأبحاث العالمية، لا تزيد نسبة كبريات الجماعات الإثنية في ٧٠ بالمئة من بلدان العالم على ٦٥ بالمئة من السكان، كما لا تزيد البلدان المتّسمة بنسبة انسجام إثنيّ أو عرقيّ على ١٥ بالمئة من بلدان العالم؛ وهذا معناه أن تنوّع الخلفيات الإثنية أو الدّينية أو الطائفية في المنطقة العربية ليس استثناءً.

من المهمّ تفادي القفز من هذه الحقيقة العالمية إلى الحتمية الإثنية، أي أن هذه الاختلافات تؤدّي بالضرورة إلى الصراع والتقاتل. فالمشكلة ليست وجود هذا التنوّع في حدّ ذاته، وإنّما في كيفية إدارته بواسطة السلطة السياسية؛ من القمة إلى المستويات الأدنى، سواء على مستوى العشيرة أو القبيلة أو غيرها من التجمّعات السياسية الاجتماعية. ولعلّ المشكلة كامنة في أمرين: الأمر

تنطلق إدارة التنوّع من حكم القانون وتجاوز العقلية السلطوية» المعتمدة على القهر والإكراه من دون قبول حق الاختلاف أو الحوار.

الأوّل وجود نظام وفكر سلطويّين لا يعرفان كيفية التعامل مع التعدّد، أكان اجتماعيّاً أم سياسيّاً، بل يعتبران تعزيز الاقتتال أحياناً وسيلةً للسيطرة على الشعوب؛ والأمر الثاني غياب ثقافة توطين القانون (بكلّ أنواعه، من الرسميّ أو المكتوب إلى العرفي) التي قد تكون الخطوة الأولى للتعامل مع تنوّعات المجتمعات العربية وإدارة الاختلاف السياسي الاجتماعي عبر تعزيز المواطنة. فالقبول بالتنوّع والاختلاف أساسيّ، لأن المجتمعات العربية لا تختلف عن مجتمعات كثيرة غيرها من حيث تركيبها الاجتماعية والسياسية.

من الممكن أن يكون الخوف من التشرذم والتناحر قد تأصّل في السيكولوجيا العربية الجماعية بسبب بعض تجارب التاريخ، القديم منه أو الحديث. فقد كانت هناك الفتنة في بداية التاريخ الإسلامي، ثم جاء الاستعمار في الأزمنة الحديثة ممارساً سياسة «فرّق تسد» لإحكام سيطرته على المجتمعات العربية. جزاء ذلك، تجاهلت مظاهر في الفكر القومي حقيقة التنوّع الاجتماعيّ أو السياسي، وارتكزت على تصوّر موحّد وعضويّ للمنطقة العربية. لكنّ تاريخ العرب الحديث يبيّن أن مثل هذه السياسات لم تثمر الانسجام الاجتماعيّ والسياسيّ المنشود، كما يبيّن الفصل السادس، وتظهره الأحداث التي تمر بها البلدان العربية منذ بداية عام ٢٠١١. فالاختلافات

الاجتماعية والسياسية حقيقة قائمة يجب إيلاؤها الاهتمام الوافي عبّر بلورة نهج سياسي للتعامل معها، يخرج عن دائرة رد الفعل. ألم يقل القرآن الكريم ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا﴾^(١).

تنطلق إدارة هذا التنوع من حُكم القانون وتجاوز العقلية «السُّلطوية» المعتمدة على القهر والإكراه من دون قبول حق الاختلاف أو الحوار، ما يعني أنّ المشكلة مرتبطة بتركيبة السلطة العربية وسياساتها، وأنّ إعادة توجيه الدّفة يجب أن تبدأ منها، كما سبق تأكّيده.

أدى العدد الكبير من حالات النزاعات وفقد السيطرة عليها إلى استنزافٍ جسيم للقدرات العربية، وبيّن الواقع تلازماً وثيقاً بين انتشار هذه النزاعات والتأخّر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، سواء في الصحة أو التعليم أو خفض الحقيقي لمستويات الفقر المتعدّد الأبعاد. فالمجتمعات التي لا تزال في أسفل القائمة هي الصومال والسودان واليمن، ويلحق بها العراق بعد أن كان قريباً من الدول النّفطية. من هنا تكمن أهمية تناول الكتاب فصلاً خاصاً عن النزاعات يشمل أنماطها المختلفة، ويتناول في الأساس كيفية معالجتها إبّان الحرب أو السّلم، كما يسلّط الضوء على تكلفتها البشرية من حيث أعداد القتلى والنازحين واللاجئين بين البلدان وداخل البلد الواحد، وعلى تكلفتها الاقتصادية، على صعيد الدول والمنطقة ككل مع تصاعد الإنفاق العسكري والأمني على حساب الإنفاق الاجتماعي، وتأثير حجم التجارة البيئية والاستثمارات المشتركة، وكذلك على التكلفة البيئية.

مقابل هذه التحديات الخطيرة التي تعوق التمكين - مثل سيطرة الفقر والتهميش، أو استنزاف القدرات بسوء إدارة النزاعات - تبدو مشاكل قطاع البيئة ثانويةً وبخاصّة في ظل ذبوع الجهل بأهمية هذا القطاع وتأثيراته في مختلف مفارق الحياة. من هنا، يبدأ الفصل الخاصّ بالبيئة (الفصل السابع) تناوله هذا الموضوع بإيضاح مسألتين مهمتين، هما:

أ - عدم الوعي بالخطر البيئي، لا على مستوى العامّة فحسب، بل أيضاً على مستوى النخبة الحاكمة. ويكفي للدلالة على ذلك «تدني» مكانة وزارة البيئة، إن كانت هناك أصلاً حقيقة وزارية مخصّصة لها مقارنة بحقائب تعتبر «سيادية» (المالية، الداخلية، الدفاع، الخارجية). وحتى إذا وجدت مثل هذه الوزارة بميزانية مستقلة، وعلى الرّغم من تزايد الاهتمام العالمي بأخطار التغيّر المناخي وتأثيراته في المنطقة العربية، فهي أبعد ما تكون عن اعتبارها وزارة رئيسية في تخطيط السياسات، ولا تخصّص لها إلا ميزانية ضئيلة.

للإنصاف، فإنّ المنطقة العربية، بالمقارنة بالدول المتقدّمة أو الصين والهند، لا تتحمّل المسؤولية الكبرى - تاريخياً وحضارياً - في تلويث المناخ، لأنّ المسؤولية الأولى تقع على عاتق البلدان الصناعية الكبرى التي يتحمّل عليها التصدّي لهذا التلوّث بخفض انبعاثاتها الكربونية على نحو جدّي. ولكي تستطيع الدول النامية، ومنها العربية، أن تخفّض انبعاثاتها الكربونية إلى حدّ

كبير، ينبغي للدول المتقدمة توفير الدعم العلمي والمادي لمساعدة هذه البلدان على عدم تكرار خطيئة البلدان الصناعية في الاندفاع نحو التنمية غير المنضبطة.

هناك حاجة، إذاً، إلى عمل دؤوب من الجميع (عالمياً ووطنياً)، وإلى مفاوضات جادة لتقوية الآليات الحاكمة، لكي يتحوّل الإنذار المبكر بشأن الأخطار البيئية المحدقة إلى عمل مبكر. وبالطبع، يتطلب هذا العمل تمويلاً، حيث قدّرت قيمة احتياجات البلدان النامية لمواجهة آثار تغيّر المناخ حتّى عام ٢٠٢٠ بنحو مئة مليار دولار سنوياً^(٢)، وهو مبلغ ضئيل مقارنة بموازنات التسلح. ومن الممكن عملياً مواجهة الخطر البيئي الذي أصبح يهدّد الوجود البشري نفسه، لا بوقف التسلح، بل بالحدّ من زيادة موازنته.

ب - في ما يخصّ المنطقة العربية ذاتها، كان الهدف من هذا الفصل السابع عدم تكرار ما قيل في التقارير السابقة، والعمل تحديداً على ربط الخطر البيئي بالحياة اليومية، من انتشار العشوائيات وآثارها الصحيّة الضارة إلى معاناة المواطنين العرب في الحياة اليومية بسبب مشاكل تتعلّق بقطاع النقل والمواصلات. وتزداد هذه المشاكل اليومية المرتبطة بالبيئة تفاقمًا، وبخاصّة مع التمدّد العمرانيّ المتسارع في كل البلدان العربية تقريباً من دون تخطيط وسياسات تطوّر لمواجهته. والنتيجة: ازدحام متزايد، وتدني جودة الهواء، وتدهور الأراضي الزراعية، وارتفاع نسبة الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري؛ بالإضافة إلى صعوبة الحياة اليومية، وانتشار الاحتقان والتوتر بين الأفراد الذي صار يسمّى «أخلاق الزحام» السيئة.

يعكس قطاع النقل مرآة لهذه المشاكل، وكذلك إمكانية إيجاد حلول لها، إذ يُقدّر متوسط زيادة عدد السيارات الخاصة سنوياً في كثير من البلدان العربية بما بين ٧ و ١٠ بالمئة، في غياب سياسات تحدّ منه أو تتكيّف معه؛ الأمر الذي يؤدي إلى أضرار صحيّة واقتصادية ضخمة. فقطاع النقل العربيّ الذي يعبّ - خارج دول الخليج - بالسيّارات المتهاكلة عديم الكفاءة مسؤول عن ٣٢ بالمئة من إجمالي استهلاك الطاقة، و ٢٢ بالمئة من مجمل انبعاثات الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري في البلدان العربية. وقد بلغت تقديرات تكاليف الرعاية الصحية بسبب تلوث الهواء (وهو ليس ناجماً عن وسائل المواصلات وحدها) ١٠,٩ مليار دولار في ١٦ بلداً عربياً عام ٢٠٠٨، وهو ما يوازي ١,٢ بالمئة من مجموع الناتج المحلي فيها. تضاف إلى ذلك بالطبع حوادث السير ذات الآثار الصحيّة الاقتصادية المدمّرة، كما يوضح الفصل السابع.

تساهم هذه الأنماط في قطاع النقل، أي الاعتماد المتزايد على النقل الخاص مع الافتقار إلى شبكة نقل عامّ فعّالة في البلدان العربية، في إعاقة أيّة محاولة لخلق وظائف جديدة وتعزيز التنمية الاجتماعية - السياسية في الأرياف - حيث تعيش نسبة كبيرة من السكان في بعض البلدان العربية - وتطوير التكامل الإقليمي. فالمدن العربية تكاد تختنق من ازدحام المرور، ورداءة نوعية الهواء، والتلوّث الضوضائي، وضعف الرؤية، ما يعوق الكثير من المجتمعات

العربية عن الوصول إلى المراكز الاقتصادية والخدمات الاجتماعية. ويؤدي ذلك إلى خسائر فادحة في الإنتاجية الاقتصادية تتراوح بين ٣ و ١٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، فيما يزيد غياب النقل العام الجماعي الملائم تفاقم التفاوت والتهميش، اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

إذا كانت البيئة النظيفة تبني الإنسان وتحافظ عليه، فالتعليم هو من أهم أسس بناء هذا الإنسان. ومن هنا أهمية ربط العملية التعليمية بتنمية الشخصية التي تكون الهوية المتوازنة ركيزتها.

فما العمل، إذا؟ أول الحلول وأجداها هو الاستثمار في سياسات النقل، ليس في تطوير البنية التحتية للطرق وتجديد أسطول السيارات فحسب، وإنما أيضاً - وعلى وجه خاص - في الاستثمار في النقل العام؛ مثل شبكة مترو الأنفاق والمترو السطحي، والقطارات، وشبكات النقل المائي. ولن يؤدي هذا الاستثمار إلى مجتمع أكثر صحة وتغيير في نوعية الحياة التي يعيشها الناس (خصوصاً في الريف) فحسب، ولكن أيضاً إلى وفرة في الموازنة العامة على الأمدين المتوسط والطويل، لأنه قد يحد من كمية استهلاك المحروقات المدعومة التي تثقل كاهل خزينة الدولة.

من هنا تكمن أهمية ترشيد السياسات القطاعية بحيث يسلط الضوء على المشاكل البيئية المتجاهلة، وبخاصة من جانب النخبة، لأنها ليست مشاكل ثانوية تتعلق بالبلدان الصناعية وحدها، بل ترتبط مباشرة بنمط الحياة اليومية لكل سكان المنطقة العربية.

٤ - القسم الرابع: تدعيم الهوية

إذا كانت البيئة النظيفة - كمسار للتمكين - تبني الإنسان وتحافظ عليه، فالتعليم هو من أهم أسس بناء هذا الإنسان. ومما لا شك فيه أن تقدماً كبيراً حصل في بناء المدارس واستيعاب عدد متزايد من التلاميذ، لكن التعليم التمكيني يتعدى شيد الحجر لبناء البشر أو تخزين المعرفة النوعية لتحقيق تنمية للشخصية تواكب متطلبات العصر؛ وهو جوهر العملية التنموية، كما يشدد الفصل الثامن من هذا الكتاب. فتنمية الشخصية تتطلب تحولاً من مفهوم المدرسة كمصنع إلى مفهوم المدرسة كمنظمة لا تهدف إلى إنتاج أيد عاملة للعمل التسلسلي فحسب، وإنما أيضاً إلى إنتاج إنسان فاعل ذي عقل قادر على الإبداع وإنتاج المعرفة وتطويرها، وذي وجدان متوازن وكيونة اجتماعية.

من هنا أهمية ربط العملية التعليمية بتنمية الشخصية التي تكون الهوية المتوازنة ركيزتها. وفي حين أن الدين هو أحد مكونات الهوية في المنطقة العربية، ولا سيما أنه يؤثر في حياة الفرد عبر قنوات حياتية متعددة (تعليمية، وتنشئة، وقضائية متعلقة بقوانين الأحوال الشخصية)، ظل التعليم الديني بعيداً من دائرة الإصلاح والتطوير. ولا يختلف أحد على أن التعليم (وكذلك التعلم) هو أهم روافد التغيير الحاصل، وأهم أدوات التكيف معه أيضاً، وهو تالياً الركيزة

الأساسية للتمكين على المستوى الوطني أو الفردي. فمع سيطرة مجتمع المعرفة في هذا القرن، صار التعليم أحد أهم عناصر قوة الإقناع (أو القوة الناعمة) وحتى قوة الإكراه (أو غير الناعمة) لترتيب الدول على المستوى العالمي؛ كما أنه كلمة السر في التنمية المستدامة والتمكين، لأن رأس المال المعرفي هو رأس المال الحقيقي - كما يبيّن تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣. لذلك جاء تناول موضوع التعليم والمعرفة في مقدمة سلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية، حتى قبل تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤ الخاص بالحرية. وكرس هذه الأولوية تقرير المعرفة العربي الذي أكد أيضاً أن التعليم والمعرفة هما وسيلتا توسيع خيارات التنمية والنهضة، أي التمكين، وأن ركيزة التمكين الأولى التي يوفرها التعليم هي معرفة الحقوق والواجبات، وبالتالي توسيع المشاركة السياسية الفعالة. فقد وضع التعليم في قائمة الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، حيث جاء في المرتبة الثانية مباشرة بعد هدف القضاء على الفقر المدقع والجوع.

بعد هذا الاتساق والإجماع على أهمية التعليم وأولويّته للتمكين، من المفيد أن تعرض بإيجاز النتائج التي توصّلت إليها المنطقة العربية، حيث تبين المؤشرات الكميّة تقدماً كبيراً، ولا سيّما في بناء المدارس ووتيرة استيعاب الأعداد المتزايدة من التلاميذ، كما يدلّ الفصل الثامن في إشارات

بالرغم من أهمية «الربيع العربي» كحدث منفصل، إلا أن عملية التحول الديمقراطي لم تبدأ معه.

متعدّدة. فمثلاً، ازداد متوسط صافي معدّل الالتحاق بالمدارس في مرحلة التعليم الابتدائي، لكنّ هذا التقدّم يبقى أدنى بقليل من المتوسط العالمي، كما أنّ دولاً عربية كثيرة سجّلت تراجعاً، إلا أن التعليم التمكينيّ، كما أسلفنا، هو ذاك الذي يتعدّى شيدّ الحجر لبناء البشر.

وبالرغم من أنّ الأرقام تعطي الصورة العامة، إلا أنها تقدّم صورة مجتزأة عن واقع التعليم، وقد تعجز عن تقديم تقييم شامل لنوعية التعليم التمكيني، لأنّ الناحية الكيفيّة - مثل جودة التعليم، وتكوين الفرد السليم وتدعيم هويّته - قد لا تقلّ أهمية، بل تزيد. فالتعليم ليس حشو العقول، بل تكوين الشخصية والعقلية الابتكارية والفكر الناقد. وأهم ركائز التعليم التمكيني، تدعيم الهوية من دون إفراط أو تفريط، أي من دون الانغلاق على الذات والتطرّف في معاداة الآخر في عالم معوّل، أو الدوبان في الآخر وإلغاء الهوية، لأنّ هذا هو عدم التمكين في أقوى صوره. من هنا، أهمية التطرّق إلى التعليم الديني كأهم الأسس لتكوين هذه الهوية في هذه المنطقة. فمع كون الدين هو أحد مكونات الهوية المشتركة للمنطقة العربية، وبالرغم من زيادة تعلق المجتمع بالدين، لا يزال التطرّق إلى التعليم الديني - عند تقييم نوعية التعليم ومساهماته التمكينية - نادراً.

تؤكد غالبية الشواهد أنّ التعليم الديني - مقارنة بقطاعات التعليم الأخرى - لم يحظ بالاهتمام والدعم اللذين يستحقّهما، سياسياً أو مالياً. فقد كان همّ معظم الحكومات محصوراً بالسيطرة على وزارات الأوقاف أو الشؤون الدينية، بما في ذلك تعيين الدعاة بناءً على الضوء

الأخضر الأمني، وضمان السيطرة على خطبة الجمعة في المساجد، مع إيلاء أهمية قصوى لمراقبة البعد السياسي في الخطبة، وإهمال الجانب الاجتماعي أو التعليمي.

نتيجة ذلك، لم يستفد التعليم الديني من الإمكانيات نفسها التي تركز للتعليم العام أو الخاص، ولم يؤصل أو تدعّم تأويلاته المستنيرة ليسهم في تكوين الشخصية؛ فتضاءلت قدرته على التواصل مع العلوم الجديدة في حقولها المختلفة. لذا من المهم إعادة النظر في مناهج التربية الدينية، خصوصاً طرق تدريسها والربط بين لغة العلوم الشرعية واللغة المتجددة للعلوم الاجتماعية، وكذلك ربط الأحكام الشرعية باستنتاجات العلوم الطبيعية، بحيث لا يكون رجل الدين ممانعاً للتغيير أو عاجزاً عن التكيف، بل جزء من العصر بلغته وأمثلته ومعارفه وأساليب تدريسه. بذلك، كما يوضح الفصل التاسع الوارد في القسم الرابع، تصبح المشكلات تحديات محرّكة للتفكير والفعل الهادف والتغيير الإيجابي، من أجل حادثة ليست مستنسخة أو مفروضة، بل مبتكرة ومنسجمة مع الهوية.

غير أنّ التعليم الديني، شأنه في ذلك شأن كلّ قطاعات التعليم، يواجه تحدي التغيير أو التكيف في زمن تزداد خلاله وتيرة التكنولوجيا، وتحدي التواصل مع الآخر في عالم تتكاثر فيه وسائل الاتصال لتجعل منه فعلاً «قريباً كونيّة». ولكي لا يحمل هذا التواصل مع الآخر خطر الدوبان فيه، فإنّ المحافظة على الهوية أمرٌ أساسيٌّ للغاية؛ يكون تدعيم اللغة العربية، مثلاً، أهمّ وسائلها. وقد يستفيد هذا التدعيم اللغوي من تقانة المعلومات التي تمنح هذه اللغة فرصة تطوير نسقها وقواعدها، ما يساعد على تسهيل إتقانها داخلياً، وزيادة انتشارها عالمياً، وبالتالي تساعد على استغلال مكاسب العصر المعرفية والتواصل مع منجزاته.

مقولة هذا الكتاب، إذًا، أنّ نمط السياسات واتخاذ القرار هو البداية لتمكين الدولة والمجتمع بكل قطاعاته، من كفاءة سيادة حكم القانون إلى جودة التعليم، مروراً بتنوّع الإعلام وضمان مهنية العاملين فيه، إلى وقف سرطان الفساد والفقر والإفقار وسوء إدارة الصراعات، وكذلك العمل الحثيث على تدعيم الهوية وتهيئة بيئة نظيفة وسليمة لحياة يومية ميسرة وحتى سعيدة.

وتؤكد شواهد التاريخ العربي المعاصر أنّ سيطرة الهاجس الأمني على حساب الإنجاز الخدماتي والتمكيني أدّى إلى تدهور دولة التنمية، وتدهور حياة معظم شعوبها التي تعاني انتشار الفساد والفقر والبطالة واللامساواة؛ لتتحول من دولة تنموية إلى دولة وحشية، وحتى غنائمية، تدير السلطة بمنطقة الإقطاعية الخاصة، وتعتمد على الزبائنية والولاء الشخصي بدلاً من الكفاءة. وهكذا تحول فشل سياسات بعض أنظمة الحكم إلى فشل الدولة ذاتها.

وإذا كنّا نعطي الأولوية لإصلاح سلطة الدولة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتمكين، فهذا لا يعني أنّ قطاعات المجتمع المختلفة من طائفية أو عرقية لا تحتاج إلى إصلاح ومراجعة نقدية لبرامجها وموقفها تجاه مؤسسات الدولة، إذ في المجتمع جماعات تعاني التفرقة وصعوبة العمل معاً، ومنظمات تعتمد أكثر من اللازم على التمويل الخارجي، وقد تتأثر بأولوياته. لكنّ تشديد الكتاب على أولوية سلطة الدولة ومؤسساتها يهدف إلى إعطاء دفعة للإصلاح والتمكين،

لأنّ السلطة بوصلة المجتمع التي ترشده وتوجّهه، كما تعطي القدوة والمثل لتمكين المجتمع بعملية تشاركية تحتكم إلى القانون، ويؤدي فشلها إلى إخفاق المجتمع.

٥ - القسم الخامس: نحو تاريخ جديد؟

بالرغم من أهمية «الربيع العربي» كحدث منفصل، إلا أن عملية التحول الديمقراطي لم تبدأ معه. في الواقع، منذ ما يزيد على ثلاثين عاماً، وموضوع التحول الديمقراطي ما زال مطروحاً على جدول أعمال المنطقة العربية من دون حدوث تطوّر أساسي على أرض الواقع، أهمية أحداث «الربيع العربي» أنها أضافت إليه زخماً جديداً لتجعله أكثر إلحاحاً. لذلك يتساءل الفصل الختامي عن ماهية خريطة الطريق الممكنة للمنطقة العربية في هذا المضمار، وكيفية الاسترشاد بتجارب بلدان الجنوب في العالم التي تصدّت لهذه التحديات بغية مواجهة أمواج التحول المتلاطمة والوصول بالسفينة إلى برّ الأمان.

وحتى إذا كان هدير ميادين الاحتجاج وشوارعه محدّد التوجّه في المطالبة بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية، فإن محصّلاته النهائية لا تزال حاليّاً غير واضحة المعالم، لكنّ مع سقوط بعض نظم الحكم واهتزاز بعضها الآخر، مهّدت الموجة الاحتجاجية العارمة لمرحلة جديدة في المنطقة العربية تمّ إدراك معناها وشرح تفاعلاتها. فقد سقط مثلاً ما يسمّى «الاستثناء العربي»؛ أو باختصار شديد، مقولة إنّ العالم كلّ يتغيّر، بينما لا تزال هذه المنطقة تغطّ في نوم عميق، كما سقطت المدرسة الفكرية الاستشراقية الجديدة التي اختصرت الوطن العربي بالإسلام، مع تهميش اقتصاديه السياسي وأحوال مجتمعه العامة، متناسيةً بذلك ما قالته التقارير السابقة عن أوجه النقص الثلاثة أو أهمية النظرة الكلية إلى أمن الإنسان العربي وأمانه.

وبالرغم من أن «الربيع العربي» لا يزال حديثاً نسبياً مقارنة بالتاريخ الطويل لهذه المنطقة، ولم تتحدّد بعد بدقّة ملامح مرحلته النهائية أو مسارها، فإن وتيرة العالم المحيط وتجربة الآخرين توضحان من دون أدنى شكّ تسارع موجات التحول الديمقراطي في العالم. وبالرغم من أن المنطقة العربية يجب ألا تستورد مفهوماً حرفياً للديمقراطية أو تطبّق بالنصّ تجارب الآخرين، على أساس أن لكلّ مجتمع ظروفه التاريخية وطبوغرافيته الاجتماعية، فمن المؤكّد أن هذا الأمر لا ينطبق على دعائم الديمقراطية وجوهرها، بل على شكلها وآليات تطبيقها. فكلّ أنماط الحكم الديمقراطي تقوم على احترام الفصل بين السلطات ووجود مؤسسات حقيقية وفعّالة في جهاز الدولة، أو في أحزاب المعارضة المستندة أيضاً إلى برامج انتخابية مرتبطة بالواقع، أو في مجتمع مدنيّ فعّال يقدر على مواجهة السياسات الحكومية، ويعرف كيفية إدارة مبدأ الخلاف حتى داخل صفوفه، فيما يلتزم الجميع ممارسات تحترم الشفافية في اتخاذ القرار، واحترام مبدأ المساواة والمحاسبة على جميع المستويات.

يعني هذا الأمر بكلّ وضوح أن «الربيع العربي» قد يكون بداية الطريق نحو التحول الديمقراطي، لكن الطريق لا يزال طويلاً والمخاض صعباً يتطلّب تخطّي الكثير من العقبات، وقد يتعرّض في بعضها. فكيف تستطيع المنطقة العربية أن تتدبّر مسيرة التحول هذه؟ يقترح

هذا الكتاب أن تكون البداية في استقرار الوسائل السلمية لتناوب السلطة في إطار دولة القانون بعملية سياسية تحتكم إلى الدستور وتطوّر بنوده، وتقنين معايير الديمقراطية في اتخاذ القرار على المستويات المختلفة: من الشفافية وتوازن الإعلام إلى إدارة النزاعات/الصراعات، وإلى تدعيم الهوية والحريات. فكيف يمكن، إذن، الاسترشاد بتجربة الآخرين - وبخاصة من دول الجنوب - لمساعدة المنطقة العربية على مواجهة التحديات القادمة؟

ستشهد بعض البلدان العربية قادة جددًا وحكومات جديدة في السنوات العشر المقبلة، كنتيجة مباشرة للتحوّل إلى مجتمعات أقل سلبية وأكثر ديمقراطية هي الآن قيد التنفيذ.

في ما يتعلق بإشكالية التحوّل الديمقراطي في البلدان العربية، اتّفقت أدبيات هذا الموضوع على التفرقة بين مرحلتين هما:

أ - مرحلة التحوّل الديمقراطي نفسه (Transition to Democracy or Transitology)، أيّ انهيار النظام السلطوي ومحاولة إحلال نظام حكم آخر مكانه.

ب - مرحلة تدعيم الديمقراطية (بعد نجاح التحوّل) (Consolidation of Democracy or Consolidology)، حيث لا يقتصر هذا التدعيم على مجرّد استمرار الممارسة الديمقراطية، بل يتعدّاها إلى تعميق هذه الممارسة لتقوية جذورها، وكذلك لتوسيع دائرة تطبيقها من مكان العمل في المصنع أو المكتب إلى نطاق العلاقات الأسرية، وداخل الحياة الحزبية للأحزاب الصاعدة.

ولأن معظم المنطقة العربية لا تزال تواجه في المرحلة الأولى، أي عملية التحوّل إلى الديمقراطية، فمن المهمّ التركيز على إشكاليات هذه المرحلة وآفاقها. ومع أنّ موضوع التحوّل الديمقراطي في المنطقة ليس بالجديد تماماً، إلا أنه وصل إلى لحظة فارقة - حتى على مستوى المواطن العادي - مع بداية عام ٢٠١١، عقب بدء ثورة الشارع التونسي، ثمّ رحيل الرئيس السابق زين العابدين بن علي، وامتداد هذه الاحتجاجات إلى مصر، وتنحّي الرئيس السابق حسني مبارك في شباط/فبراير، ومقتل الرئيس الليبي السابق معمر القذافي في تشرين الأول/أكتوبر، ورحيل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، واستمرار تسونامي احتجاجات الشارع العربي لتصل الآن إلى ما يقرب من ١٧ دولة عربية: من المغرب إلى البحرين.

تشارك الأنماط الأربعة في تونس ومصر وليبيا واليمن، رغم الاختلافات بينها، في محاولة مواجهة عجز التكيف مع احتجاجات الشارع والبحر عن بديل لصيغة الحكم الموجودة، وتختلف في نوعية هذا البديل، كلياً أو جزئياً، أيّ إحلال النظام القائم أو التعاون معه، لكنّ ضرورة التحوّل تبدو موضع وفاق عامّ في غالبية هذه النظم. ونضيف هنا أنّ من المهمّ حماية الديمقراطية من أيّة ممارسات «سلطوية» تهددها، لكنّ من المهمّ على نحو مماثل تدعيم الأساس الاجتماعي للديمقراطية، إذ يجب ألا تنسخ الديمقراطية السياسية الليبرالية من الدول الغربية لتطبيقها حرفياً في سياقات اجتماعية مختلفة تتميز بمستويات عالية من اللادالة والإقصاء الاجتماعيّين.

فثمة حاجة، إذًا، إلى تقييم مفهوم الديمقراطية وتكييفها قبل استنساخها، وخاصة وضع أساسها الاجتماعي قبل السياسي الليبرالي.

رابعاً: ما الآتي؟

إبان كتابة هذه المادة، لم يكن واضحاً على الإطلاق ما ستؤدي إليه اليقظة العربية الحالية على المدى المتوسط. فثمة مراقبون يفسرون المرحلة الحالية بأنها فجر حرّية موسّعة في المنطقة تبشّر بإصلاحات اقتصادية عميقة، وتُوسّع حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وديمقراطية مستدامة؛ فيما يتوقع آخرون تصاعد ثيوقراطيات إسلامية قمعية. وثمة مراقبون غيرهم ما زالوا يتكهنون

من المفارقات أنّ على واضعي السياسات العرب تقرير خياراتهم، في وقت يبدو خلاله نموذج ديمقراطية السوق الذي يتطلعون إليه، واقعاً في أزمة.

ببدء اضطرابات قاسية في المنطقة، بينما يقاوم الحكام المتعنّتون، وعندها تترسّخ خيبة أمل الشعب نتيجة الافتقار إلى المكاسب الاقتصادية والسياسية الفورية من الثورات. وفي هذه النظرة المتشائمة، يمكن للمظالم الشعبية اتّباع وتقوية خطوط التصعّد الموجودة في الانقسامات الطائفية والقبلية، الأمر الذي يغرق البلدان في صراعات داخلية طويلة - فتتزايد قائمة «الدول الرخوة» - أو يؤدي حتى إلى غياب الشرعية اللازمة للحكم وانتشار الفوضى وشبح الدولة الفاشلة. ويمكن القول جدلاً إنّ عناصر «المستقبلات» الثلاثة كلّها تتحقّق معاً، لكن بأشكال تعكس خصوصيات المنطقة.

يبدو أنّ عواقب احتجاجات الشارع العربي عام ٢٠١١ معدّة لتكون مختلفة في أطر إقليمية مختلفة. ففي البلدان العربية الغنيّة المنتجة للنفط، قد تكون الظروف السياسية مهيّأة للاحتجاج، لكنّ الظروف الاقتصادية ليست كذلك، إذ ما زالت لدى تلك البلدان وسائل كافية لتخفيف حدّة المظالم الاقتصادية، وتوفير شبكات السلامة، وإبقاء سكّانها بعيداً من حالة الغليان. ويمدّد هذا الأمر فسحة تلك البلدان لإجراء إصلاحات سياسية تهدف إلى تعميق التمثيل والمشاركة العامة. أمّا البلدان العربية غير المنتجة للنفط، خصوصاً تلك التي ارتفعت فيها معدّلات البطالة بين الشباب ارتفاعاً حاداً، وازدادت اللامساواة في الدّخل سوءاً، فإنها تواجه مهامّ أشدّ قسوة، إذ ربّما نفذ الوقت للحكم القسريّ، الأمر الذي يتطلّب خطوات فورية لنقل السلطة إلى المؤسسات التمثيلية. فثمة خطرٌ من أن تلهب رياح التغيير السياسي في المنطقة نيران مشاجرات طائفية وقبلية قديمة في مجتمعات مرّقتها الصراعات، حيث غياب الأطر التعدّدية للتوفيق بين مجموعات الهويّات يترك تلك الأخيرة تسعى لا إلى السيطرة على السلطة والموارد فحسب، ولكن إلى وصول أقرانها في بلدان أخرى.

سيشهد بعض البلدان العربية قادة جديداً وحكومات جديدة في السنوات العشر المقبلة، كنتيجة مباشرة للتحوّل إلى مجتمعات أقل سلبية وأكثر ديمقراطية هي الآن قيد التنفيذ. ولسوف

تحتاج كلّ قيادةٍ جديدةٍ إلى الإجابة عن الأسئلة حول كيفية الحكم في بيئتها الخاصة. وتشمل هذه المسائل كيفية تأكيد مدى التغيير الديمقراطي في سياقٍ سياسيٍّ معيّن، وكيفية إعطاء مضمونه مفعولاً دستورياً وقانونياً، وكيفية إتقان أعمال التوازن السياسي لتشجيع التعددية، وإبقاء الناس مشاركين في العملية، مع العمل في الوقت نفسه على بناء التحالفات اللازمة لتوجيه الانتقال عبر الفضاء السياسي المتنازع عليه، وكيفية إعادة تأهيل - أو حماية، أو إعادة اختراع - المؤسسات الرئيسية، مثل البرلمانات والهيئات القضائية والشرطة التي ربّما قوّضها النظام السابق، وكيفية إدارة العلاقات العسكرية - المدنية، والحفاظ على القانون والنظام، وكيفية منع الفائزين الأوائل في التحوّل الحكومي من «سرقة الثورة» لتحقيق مكاسب خاصة بهم، وكيفية التعامل مع منظرين مناهضين للديمقراطية خارج النطاق السياسي المقبول، وما إذا كان الماضي سيواجه لبناء ذاكرةٍ رسميةٍ جديدة.

ومن المفارقات أنّ على واضعي السياسات العرب تقرير خياراتهم، في وقتٍ يبدو خلاله نموذج ديمقراطية السوق الذي يتطلّعون إليه، واقعاً في أزمةٍ في معظم أنحاء الولايات المتحدة وأوروبا، مع تزايد التفاوت في الدّخل وتفاقم البطالة.

خاتمة

تبدو المنطقة العربية خلال اختتام هذا الكتاب في لحظةٍ فارقةٍ وسباقٍ مع الزمن، مثلها في ذلك مثل من يمرّ بامتحان عسير. فقد جاء تسونامي الاحتجاجات وأحداث «الربيع العربي» مع بداية عام ٢٠١١ ليؤكّد مرّةً أخرى أنّ جرس الإنذار يدقّ، وأنّ ليس هناك منسّج من الوقت: فإمّا التكيّف مع التغيير ومأسسة هذا التكيّف، وإمّا ازدياد عدد البلدان العربية التي تعاني تدهور رأس المال الاجتماعي، ثم التآكل السياسي، والتي تنضمّ إلى قائمة الدول العاجزة أو الفاشلة؛ أيّ أقصى مراحل عدم التمكين، جماعياً وفردياً.

فعلى مستوى القمة، تتصدّع أنظمة السلطة السياسية في معظمها، وعلى مستوى القاعدة الشعبية، تسيطر ثورة التوقّعات المتسارعة بعد طول انتظار، وتدفع بالجماهير إلى برلمانات الشارع: من ميدان التحرير إلى شارع الحبيب بورقيبة، إلى ما يماثلها من ميادين الشهداء والشوارع التاريخية في الكثير من المدن والقرى العربية. وكعادة كلّ التحوّلات الثورية، تبدأ بهدم ما كان كأساسٍ لبناء ما سيكون.

تبيّن فصول الكتاب المختلفة أنّ الأزمة لم تبدأ مع «الربيع العربي»، وأنّ الحراك العربي جاء انعكاساً لأزمة نظم الحكم القائمة، وأنّ «اللغز العربي» - الفجوة بين الموارد المتاحة والسياسات المطلوبة - ما كان ليستمرّ إلى أبد الأبد، حتى مع تقنين أسلوب حكمٍ يقوم على التحكم وقوة الذراع الأمنية على حساب الشرعية السياسية والتمكين.

لم يكن ممكناً تجنب عملية التحوّل الديمقراطي الحالية في صورتها الثورية أو الإصلاحية، لا لتأخّر هذه المنطقة مقارنةً بالوتيرة العالمية فحسب، وإنّما أيضاً لأسبابٍ داخلية. وفي الواقع، فإن تأخّر وتيرة التحوّل الديمقراطي جزءٌ من مشكلة أكبر، هي العجز عن التكيّف مع التغييرات

(Adaptation Deficit) الذي قد يكون من أهم التحديات التي تواجه المنطقة العربية حالياً، سواء على مستوى السلطات الحكومية ومعظم أحزاب المعارضة أو مجموعات المجتمع المدني، أو على المستوى الوطني ومستوى المنظمات الإقليمية التي تأتي في مقدمتها جامعة الدول العربية.

فأحد أهم مظاهر «الربيع العربي»، كما قلنا في البداية، وجود فجوة أجيال بين قيادة سياسية مسنّة ومعتلة، وقاعدة شبابية متحمسة ونشطة، تكوّن الأغلبية في معظم البلدان العربية، وتعاني التهميش السياسي والمجتمعي. ويشار هنا إلى أن هذه الفجوة العمرية لا تختصر في عدد السنين فقط، بل أيضاً في القدرة على إدراك ما يحدث في العالم ذي الوتيرة المتسارعة في التغيير، ثم التكيف معه. وتبيّن الوثائق التي بدأت تظهر الآن أنه بالرغم من محاولة زين العابدين قوله «فهمتكم»، فإن أغلبية هذه القيادات لم تكن قادرة على استيعاب ما يحدث في الشارع العربي وخطورة احتجاجاته؛ أي أن السلطة أصيبت بما يشبه تصلّب الشرايين الناتج من الشيخوخة.

وإذا كانت القدرة على التكيف والتغيير مفتاح الحلّ، فمن أين نبدأ؟

صحيح أن عملية التكيف والتغيير هذه مجتمعية ومستمرة، إلا أن هذا الكتاب - بدءاً من إطاره التحليلي ومدعوماً بالتجارب الحالية، إقليمياً وعالمياً - يصرّ على أهمية البدء من قمة السلطة السياسية لإصلاح نمط الحكم، لكي يتحوّل من تحكّم وسلطة أمنوقراطية تتعالى على المساءلة إلى مشاركة وتنسيق أساسهما تواصل وحوار مستمرّان بين القمة والقاعدة وفق مسار تنموي تمكيني.

لقد أصبحت مواجهة عجز التكيف هذا أكثر ضرورة في عالم اليوم المتعولم، حيث تسرّع التكنولوجيا وتيرة التغيّر في حياة الناس ووسائل تواصلهم داخلياً وخارجياً، لأنهم فعلاً في «قرية عالمية» يتضاءل فيها الفرق بين «الافتراضي» والواقعي. فمقولة «عدم تغيّر الحال من المحال» قد تكون صمام أمان وقتياً فحسب، لكنّ التحديّ الأساسيّ يبقى: كيف يمكن التكيف مع هذا التغيّر المستمرّ من أجل التمكين وبناء المؤسسات إلى المحافظة على أسس الهوية والمواطنة.

ويرى هذا الكتاب أن الأسلوب الأمثل هو ضمان المشاركة بين الدولة والمجتمع، بدلاً من أن يكون الإعلام والتعليم تلقيناً، والخلاف في الرأي نزاعاً وصراعاً، والفساد أسلوباً، والمحيط البيئي معاناة، والتعليم مصنعاً، والحكم تحكماً. وهذه أمورٌ ضرورية لإنجاز عملية التحوّل الديمقراطي، حيث تتعلّم كلّ القوى - بما فيها السلطة السياسية - التكيف مع مطالب الآخرين، وتجنب الاستقطاب، الذي يؤدّي إلى القطيعة، ومن ثمّ إلى شلل عملية الحكم كمشاركة وإدارة جماعية.

ولا يقتصر هذا الحوار على معالجة المشاكل الآنية، رغم أهميتها، بل يتّخذ من «الشعب يريد... التمكين» شعاراً له، أي تمكين المستقبل العربي والعمل على صوغ مفهوم للديمقراطية العربية يرتبط أساساً بمطالب «العدالة الاجتماعية والكرامة والحريات» التي اشتعل الشارع العربي مطالباً بها مع بداية عام ٢٠١١ □